صنع السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 بين الواقع والمأمول

أ.د. أحمد أبو العلا

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية- مصر

ملخص: هدفت الدراسة إلى الإجابة على تساؤل مؤداه: "هل تؤدي السياسة التعليمية بالجامعات السعودية كما تتم على أرض الواقع إلى تحقيق رؤية المملكة فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، وإلى رفع كفاءة مخرجات التعليم الجامعي على المستوى العلمي والشخصي لتنفيذ الرؤية في مجالاتها المختلفة؟ وهي دراسة كيفية تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، وتمت باستخدام المقابلة المتعمقة كأداة لجمع البيانات من خلال دليل مقابلة تم إعداده بناء على تحليل قضايا التعليم بالرؤية، وتم تطبيقه على بعض الأكاديميين غير السعوديين العاملين في بعض جامعات المملكة، من خلال عقد عدد (18) مقابلة مفتوحة خلال شهر (يوليو 2019)، وتم استكمال المقابلات لمناقشة النتائج خلال شهر (يناير 2020)، وتمثلت أهم النتائج في أن الرؤية مازالت بحاجة إلى طرق ووسائل وآليات تلزم أطراف العملية التعليمية بالاهتمام بها وتحقيقها، مع ضرورة إنشاء كيان مؤسسي واضح ومحدد المهام يوفر المعلومات الصحيحة حول الرؤية، كما تحتاج الأقسام العلمية والجامعات إلى تحديث برامجها ومناهجها لتحقيق الرؤية في مختلف المجالات والتخصصات، بالإضافة إلى أهمية تشجيع البحوث العلمية المرتبطة بالرؤية وتحقيقها في مختلف المجالات، وضرورة رفع كفاءة المنظومة التعليمية وبيئة العمل في بعض الجامعات.

الكلمات المفتاحية: السياسة التعليمية، التعليم الجامعي، رؤية المملكة 2030.

Educational policy making in Saudi Arabia

In view of Vision 2030 between reality and hope

Prof, Ahmed Abouelella, National Center for Social and Criminological Research, Egypt

Abstract: The study aims to answer the main Question say: “Does the educational policy in Saudi universities, as is done on the real, lead to the realization of the Saudi's vision regarding university education, and raise

the efficiency of the outputs of university education at the scientific and personal level to implement the vision in its various fields?",It's a qualitative study, depends on the descriptive analytical approach. The in-depth interview was used as a tool to collect data through an interview guide that was prepared based on an analysis of educational issues in KSA vision 2030. WE applied that guide on some non-Saudi academics working in some universities in the Kingdom, which was conducted through holding (18) open interviews during the month of (July 2019), and the interviews were completed to discuss the results during the month of (January 2020). The main results represented in: The Vision still needs to ways, means and mechanisms obliging educational process parties to pay attention and achieve it, Necessity to establish a clear and task-specific institution entity that provides the right information about the vision, The scientific departments and universities need to update their programs and curricula to achieve the vision in various fields and disciplines, The importance of promoting and achieving scientific research related to vision in various fields, and Necessity to raise the efficiency of the educational system and work environment in some universities.

Keywords: Educational Policy, University Education, Saudi Arabia Vision 2030.

مقدمة:

تعد السياسة التعليمية أحد أهم أقسام السياسة العامة للدولة، وتعتبر من أهم متطلبات التخطيط والتطوير في كل المجتمعات، وهناك علاقة تكاملية بين السياسة العامة للدولة والسياسة التعليمية، حيث يلعب التعليم دورا مزدوجا فيما يتعلق بالسياسة العامة لأي دولة سواء من ناحية كونه نتيجة وانعكاسا لهذه السياسة، أو من ناحية كونه سببا لإنجاحها في حالة جودة مخرجاته، حيث تعتمد أي دولة – تسعى للاعتماد على كفاءات أبنائها الوطنية- على مخرجات التعليم في وضع وتنفيذ سياساتها العامة المستقبلية، ولذا وضعت رؤية المملكة للجامعات دورا كبيرا في دعم خطط التنمية والاقتصاد من خلال تأهيل وتطوير القدرات البشرية للكوادر المعنية بتحقيقها.

والسياسة التعليمية هي التي "تحدد إطار التعليم، وفلسفته، وأهدافه، ومراحله، وأنواعه، فلا يمكن لأي أمة أن تنهض فكريا وحضاريا ما لم تكن لديها سياسة تعليمية واضحة وواقعية، ومرنة مستمدة من فلسفة المجتمع، ومنسجمة مع مبادئه وقيمه، وقائمة على أسس علمية، وتساعد تلك

السياسة في وضع الخطط وبناء البرامج التي تكفل بناء شخصية الفرد وفق معتقدات المجتمع، وفي تحديد آلية لقياس الأداء في النظام التعليمي، وفي تحديد الأطر والمبادئ والقيم التي تسير في ضوئها العملية التربوية، وفي توجيه واتخاذ القرارات الصائبة لتحقيق الأهداف الموضوعة، فإذا لم تكن هناك سياسة تعليمية ناجحة أدى ذلك إلى ضياع أموال وجهود بشرية كبيرة تبذل في بناء مؤسسات تعليمية تتطلب تكاليف باهظة دون أن تحقق الهدف المرجو منها" (منار محمد إسماعيل بغدادي 2015، ص325).

وكما ترتبط السياسات التعليمية بأهداف وبنية وعمليات النظم التعليمية، فإنها تستمد شرعيتها من النظام العام في المجتمع بقواه المتعددة التي تشكل هذه السياسات، وتتابع تنفيذها، والسياسات التعليمية لها أبعادها الاجتماعية باعتبار أن التعليم نظام اجتماعي يؤثر في المجتمع ويتأثر به وبظروفه وتطلعاته، كما أن مؤسسات المجتمع وما ينبثق عنها من تنظيم وتشريع تؤسس لصناعة السياسة التعليمية، وتحدد المبادئ التي تقوم عليها مثل سياسة الإلزام بما تتضمنه من توفير للتعليم وتوسيع لقاعدته وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين قطاعات الشعب المختلفة، وتُختار السياسات التعليمية عادة من بين بدائل مطروحة في ضوء واقع معاش وتطلع للمستقبل، كما يجب أن تتكامل السياسة التعليمية مع سياسات المجتمع في القطاعات الأخرى (عبد الجواد بكر 2003، ص2-7).

وفي هذا الإطار ننطلق من تعريف محدد للسياسة التعليمية بأنها "مجموعة من المبادئ والقرارات تُستمد من نظام محدد للقيم بمستوياتها المختلفة، ومن استشراف النتائج والآثار المختلفة للقرارات، وتعني بتحقيق رغبات وحاجات المجتمع، كما أنها تعكس حاجات الجماهير، وآمالهم، وأحلامهم، وطموحاتهم، وتصوراتهم لما ينبغي أن يكون، لذلك فإنها تعبر عن جهودهم وطموحاتهم في تحقيق أغراض ثقافية واجتماعية عن طريق التعليم" (منار محمد إسماعيل بغدادي 2015، ص330).

التعليم الجامعي في رؤية المملكة العربية السعودية 2030

تم الإعلان عن الرؤية[1] في 25 أبريل 2016، وأعدها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة ولي ولي العهد (حينها) الأمير محمد بن سلمان ولي العهد الحالي (علاء المنشاوي، 2016)، وتمثل الرؤية إطارا للتحول والتغير إلى المجتمع القائم على المعرفة، والتحول من الاعتماد الأساسي على النفط إلى موارد حيوية أخرى، كما أنه تحول ينحو إلى توطين اليد العاملة السعودية، وهذا يستدعى مشاركة التعليم العالي في هذه الرؤية الطموحة، من خلال الجامعات (التعليم العالي ورؤية المملكة، 2016)، وتشير الرؤية صراحة إلى الاعتماد على التعليم من أجل نهضتها وتقدمها، وذلك من خلال تحديد مجموعة من الأهداف التعليمية التي تسعى إلى تحقيقها، ومن أهم ما تم ذكره صراحة حول التعليم بالرؤية ما يلي (الموقع الرسمي لرؤية 2030):

[1] سوف يتم الإشارة داخل متن البحث دائما إلى رؤية المملكة العربية السعودية 2030 بكلمة الرؤية.

تشير الرؤية في **افتتاحيتها** إلى: "فمستقبل وطننا الذي نبنيه معا لن نقبل إلا أن نجعله في مقدمة دول العالم، بالتعليم والتأهيل، بالفرص التي تتاح للجميع".

وتحت عنوان **نتعلم لنعمل** تشير الرؤية إلى: "سنواصل الاستثمار في التعليم والتدريب وتزويد أبنائنا بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل.....، كما سنعزز جهودنا في مواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل.....، مع تركيز فرص الابتعاث على المجالات التي تخدم الاقتصاد الوطني وفي التخصصات النوعية في الجامعات العالمية المرموقة".

كما تشير تحت عنوان **تعليم يسهم في دفع عجلة الاقتصاد** إلى: "سنسعى إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.....، سنهدف إلى أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل 200 جامعة دولية بحلول عام 2030.....، سنحقق ذلك من خلال إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الأساسية بالإضافة إلى تطوير المواهب وبناء الشخصية، وسنعزز دور المعلم ونرفع تأهيله".

وتعكس هذه الإشارات أهمية التعليم في بناء مستقبل المملكة، وتحقيق طموحات أبنائها في مختلف المجالات، والوعي بالعلاقة الوثيقة بين مخرجات السياسة التعليمية وسوق العمل ونوعية الوظائف الوطنية التي تحتاج إليها إدارة الحياة بالمملكة.

وبشكل عام وردت مُفردة التعليم في الرؤية 32 مرة؛ ركزت على "تطوير أداء الطلاب، وتطوير التعليم برؤية منظومية، وتطوير معايير الأداء، وتطوير المواهب، ورفع تصنيف الأداء وجودة الأداء للجامعات" (عبدالله محمد الزهراني، 2018)، وتضم المملكة (28) جامعة حكومية و(10) جامعات أهلية، إلى جانب عشرات الكليات الأهلية، ويستوعب التعليم العالي نحو 90 في المائة من خريجي وخريجات المدارس الثانوية، ويوضح ذلك مدى أهمية الجامعات في التنمية الوطنية وفي تحقيق الرؤية، وذلك من خلال بناء الإنسان واستيعاب الشباب -أهم ثروات البلاد- وتسليحهم بروافد العلم والمهارة والمعرفة، إلى جانب دور الجامعات في التموضع كمركز تنويري في المجتمع (عبد الإله ساعاتي، 2016).

ومن أجل تطبيق الرؤية فيما يتعلق بالتعليم الجامعي تم عقد مؤتمرا علميا بعد شهور قليلة من إعلانها بعنوان "دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030" بمشاركة أكثر من 25 جهة حكومية وأهلية، وخرج المؤتمر بعدد من التوصيات والاقتراحات، من أهمها ما يلي :

1-إعادة هيكلة الجامعات من خلال إعادة النظر في وضع الجامعات السعودية، هيكلها التنظيمي، وطرق الإدارة المعمول بها.

2-تشجيع حركة البحث العلمي والتأليف وضمان توافق أبحاث الدراسات العليا ومشاريع التخرج في الجامعات السعودية مع الرؤية وفق دراسات مسحية دورية للاحتياجات المجتمعية التنموية.

3-ضرورة أن تسعى الجامعات السعودية لرفع تصنيفها وفق المعايير الدولية (صحيفة المواطن الإليكترونية، 2017).

وهي التوصيات التي تعكس إلى حد كبير مدى إلمام الأكاديميين السعوديين ببعض مشاكل التعليم الجامعي الحالية، والتي يمكن أن تعوق تنفيذ الرؤية مستقبلا، وهو ما حاولنا في البحث الراهن التعرف على مدى تحققه بعد مرور عدة سنوات على إعلان الرؤية، ومن وجهة نظر مختلفة - الأكاديميين غير السعوديين - وملمة في نفس الوقت بواقع تنفيذ الرؤية بالجامعات السعودية.

إشكالية البحث

تتركز إشكالية البحث حول سؤال مؤداه؛ هل تؤدي السياسة التعليمية بالجامعات السعودية كما تتم على أرض الواقع إلى تحقيق رؤية المملكة فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، وإلى رفع كفاءة مخرجات التعليم الجامعي على المستوى العلمي والشخصي لتنفيذ الرؤية في مجالاتها المختلفة؟

أهداف البحث

-رصد مدى معرفة أطراف العملية التعليمية بالجامعات السعودية بالرؤية.
- التعرف على جهود الجامعات والأقسام العلمية في تحقيق الرؤية.
-رصد مدى تحقق متطلبات الرؤية فيما يتعلق بالتعليم الجامعي.
-التعرف على أهم التحديات والمقترحات لتفعيل الرؤية فيما يتعلق بالتعليم الجامعي.

تساؤلات البحث

ولتحقيق أهدافه يسعى البحث الراهن إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة، من أهمها:

-هل الرؤية واضحة لجميع أطراف العملية التعليمية بالجامعات السعودية (طلاب، أكاديميين، إداريين)؟
-هل يحرص الطلاب والأكاديميين السعوديين ذاتهم على تحقيق الرؤية؟
-هل أهداف الرؤية بالنسبة للتعليم الجامعي واقعية ويمكن تحقيقها؟
-هل النظام التعليمي الفعلي بالجامعات السعودية حاليا يسمح بتنفيذ الرؤية؟
-ما مدى تطبيق الرؤية فيما يتعلق بالتعليم الجامعي على أرض الواقع؟
-هل تؤدي السياسة التعليمية بشكلها الحالي إلى تحقيق الرؤية، ورفع كفأة مخرجات التعليم الجامعي؟
-ما أهم التحديات التي تواجه تنفيذ الرؤية في التعليم الجامعي؟
-ما أهم مقترحات تفعيل الرؤية فيما يتعلق بالتعليم الجامعي؟

أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث من كونه محاولة تقييمية من داخل المؤسسات التعليمية ذاتها للعملية التعليمية الجامعية بوضعها الراهن، وللمعرفة برؤية المملكة، من أجل فهم مدى إمكانية تحقق الرؤية فيما يتعلق بالتعليم الجامعي على وجه الخصوص، وانعكاس ذلك على باقي محاور الرؤية بشكل عام.

منهجية البحث

اعتمد البحث في تحقيق أهدافه، والإجابة على تساؤلاته على المنهج الوصفي التحليلي، وهو بحث كيفي بالأساس تم بإستخدام المقابلة المتعمقة كأداة لجمع البيانات من خلال دليل مقابلة تم إعداده بناء على تحليل قضايا التعليم بالرؤية بهدف الحصول على استجابات تفصيلية حول قضايا البحث، وكذلك تفسير وتعميق نتائجه، وذلك من خلال مقابلة بعض الأكاديميين غير السعوديين العاملين في بعض جامعات المملكة، وفي هذا الإطار تم عقد عدد (18) مقابلة مفتوحة خلال شهر (يوليو 2019)، كما تم استكمال المقابلات لمناقشة النتائج خلال شهر (يناير 2020).

حدود البحث

-في ضوء محدودية عدد المقابلات التي تمت لا يسعى البحث الراهن إلى الخروج بتعميمات حول التعليم الجامعي أو رؤية المملكة بشكل عام، وإنما نسعى من خلال بعض الخبرات الواقعية إلى لفت الإنتباه إلى بعض الجوانب التي تساعد على تحقيق أو تحد من فاعلية الرؤية وتطبيقها مستقبلا.

-البحث الراهن هو محاولة لاستطلاع رأي أحد أطراف العملية التعليمية بالمملكة، ولا يسعى إلى التنظير حول واقع التعليم بالجامعات السعودية، فالدراسات المتاحة حول ذلك كثيرة.

-تم تصميم أداة البحث بناء على تحليل محتوي دقيق للرؤية فيما يتعلق بالتعليم الجامعي والقضايا ذات الصلة.

-تعتمد نتائج البحث الراهن على البيانات الميدانية الواقعية وليس على الأدبيات السابقة، بهدف تقديم تقييم واقعي للسياسة التعليمية في ضوء ما تسعى الرؤية إلى تحقيقه.

عناصر البحث

ينقسم البحث الراهن إلى ستة أقسام، هي:

-خصائص المبحوثين.

-الإجراءات النظامية الجديدة واستقطاب الكفاءات

-المعرفة برؤية المملكة.

-جهود الجامعات والأقسام العلمية في تحقيق الرؤية.

-تحقق متطلبات الرؤية فيما يتعلق بالتعليم الجامعي.

-تحديات ومقترحات لتفعيل الرؤية.

أولا: خصائص المبحوثين

يمثل أعضاء هيئة التدريس الأجانب نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس بالمملكة رغم المحاولات التي تبذل لسعودة هذا القطاع، وتشير بيانات وزارة التعليم السعودية عن عام (2017/2016) وهي أخر بيانات متاحة على موقع الوزارة إلى أن عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية بلغ (83.884) منهم 49.760 سعودي بنسبة 59.3%، و34.124 غير سعودي بنسبة 40.7% (الموقع الرسمي لوزارة التعليم)،

وتشير البيانات إلى أنه يوجد 13 جامعة يفوق بها عدد الأساتذة الأجانب نظرائهم السعوديين (برجس حمود البرجس 2014)، وحظيت أربع جامعات بالنسبة الأعلى منهم، تمثلت في جامعات الملك عبد العزيز، والملك سعود، والإمام محمد بن سعود الإسلامية، إضافة إلى جامعة أم القرى (أرابيان بيزينس، 2015)، كما تشير البيانات إلى أن عضو هيئة التدريس المصري يأتي في المرتبة الأولى حاليا بالمملكة بالنسبة للوافدين، بعدما انخفضت أعداد الأكاديميين الأردنيين والسودانيين عن قبل (مدونة أعضاء هيئة التدريس المصريون بالسعودية).

وتمثلت أهم خصائص المبحوثين فيما يلي:

1-**الجنسية**: (15) مصري، (3) أردني.

2- **النوع**: (16) ذكر، (2) إناث.

3- **الجامعة:** (9) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (4) جامعة تبوك، (3) جامعة الملك سعود، (1) جامعة المجمعة، (1) جامعة الأميرة نورة.

4-**القسم العلمي**: (7) قسم اجتماع وخدمة اجتماعية، (3) الأقسام العلمية (أحياء – كيمياء – فيزياء)، (2) علوم سياسية، (2) محاسبة / إدارة، (1) علم نفس، (1) دراسات إسلامية، (1) تربية خاصة، (1) إعلام.

5-**التخصص العلمي:** (5) خدمة اجتماعية، (4) علم اجتماع وأنثروبولوجيا وعلم نفس، (3) علوم طبيعية، (3) علوم سياسية، (1) محاسبة ضريبية، (1) دراسات إسلامية، (1) تربية خاصة.

6- **عدد سنوات العمل بالمملكة**: (8) لمن عملوا (10-6 سنوات)، (7) لمن عملوا (5-1) سنوات، (3) لمن تجاوزوا العشر سنوات.

ثانيا: الاجراءات النظامية الجديدة واستقطاب الكفاءات

تشير الرؤية إلى: "سنفتح فصلا جديدا في استقطاب الكفاءات والمواهب العالمية للعمل معنا والإسهام في تنمية اقتصادنا" (الموقع الرسمي لرؤية 2030)، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات النظامية تهدف إلى استقطاب الكفاءات في مختلف المجالات، بالإضافة إلى زيادة موارد الدولة، لذا سعينا إلى رصد أهم التأثيرات المترتبة على هذه الإجراءات، وهل تؤدي بالفعل إلى تحسين ظروف المعيشة من وجهة نظر المبحوثين، وكذلك مدى القدرة الفعلية لهذه الإجراءات بالإضافة إلى إجراءات تحسين ظروف العمل الفعلية على استقطاب الكفاءات الأكاديمية للعمل في المملكة، وتعزيز احساسهم بالأمان الوظيفي.

1- الإجراءات النظامية وتحسين ظروف المعيشة

في الوقت الذي تشير فيه رؤية المملكة في افتتاحيتها إلى "سنرحب بالكفاءات من كل مكان، وسيلقى كل احترام من جاء ليشاركنا البناء والنجاح"، اتخذت المملكة مجموعة من الاجراءات

النظامية الخاصة بالمقيمين وذويهم بهدف تحسين موارد الدولة والتقليل من أعداد العاملين بالمملكة من غير السعوديين بشكل عام، وبما فيهم الأكاديميين، وتشمل هذه الاجراءات العديد من القرارات التي تمس جميع المقيمين بالمملكة، وسوف نقتصر هنا فقط على ما يمس أفراد عينة الدراسة من الأكاديميين، حيث تم توزيع تعليمات على جميع الأقسام العلمية بعدم تعيين غير السعوديين إلا في ظروف خاصة ومن خلال لجان خاصة بكل جامعة للتأكد من مدى الاحتياج الفعلي لهذه التعاقدات وعدم توافر الأكاديمي السعودي المتخصص بذات المجال، كما أعلنت العديد من الجامعات صراحة من خلال إنشاء بوابات الكترونية على صفحاتها على شبكة الانترنت إلى حاجاتها لتعيين أعضاء هيئة تدريس سعوديين بدلا عن غير السعوديين، وفي هذا الإطار سعينا إلى محاولة التعرف على أثر هذه الاجراءات النظامية على المبحوثين، ومدى احساسهم بالاستقرار الوظيفي، ورؤيتهم لمدى مساهمة ذلك في تحسين ظروف معيشتهم، وكذلك قدرة هذه الاجراءات على استقطاب الكفاءات للعمل بالمملكة.

في البداية أشار ثلثي المبحوثين (12) إلى عدم مساهمة الاجراءات الجديدة بشكل عام في تحسين ظروف معيشتهم نظرا لزيادة الرسوم على جميع الخدمات تقريبا، بالإضافة إلى زيادة الأسعار وفي مقدمتها البنزين أكثر من مرة، وفي المقابل وقف جميع البدلات والزيادات السنوية التي كانت تصرف سابقا بداية من العام العلمي 2017-2018، والتكليف ببعض الأعمال بلا مقابل مادي كما تنص اللوائح، وعدم القدرة على الإعتراض على ذلك.

وهو الأمر الذي انعكس إلى حد كبير – وفقا لأقوال بعض المبحوثين - على "سيادة الشعور بعدم الأمان الوظيفي، والاضطرار إلى الرضوخ لأوامر رؤساء الأقسام والعمداء، والخاصة بالقيام ببعض الأعمال الإضافية دون مقابل، وتحمل الأعباء الإدارية بالأقسام بدون عدالة في توزيع المهام ما بين الزملاء بالقسم الواحد، وتوزيع الأعمال وفقا للجنسية (سعودي – غير سعودي) بدون وضع اعتبار للدرجة العلمية"، أو للتخصص في بعض الأحيان.

وعلى الجانب الأخر أشار الثلث الباقي (6) إلى دور هذه الاجراءات النظامية الجديدة في تحسين ظروف معيشتهم، وانحصرت مبرراتهم في "القدرة على العمرة والحج من داخل المملكة بسهولة كبيرة مقارنة بصعوبة ذلك لمن هم خارج المملكة"، وهو أمر قد تبدو علاقته بعيدة، أو لا تنعكس ايجابا على الموقف من هذه الاجراءات الجديدة، ولكن هذا ما استطاع هؤلاء اللجوء إليه لتبرير استمرارهم في العمل بالمملكة في ظل الضغوط التي يتعرضون لها.

2- الإجراءات النظامية واستقطاب الكفاءات

وبالسؤال حول دور هذه الاجراءات النظامية في استقطاب الكفاءات أشار (11) مبحوث إلى أن هذه الاجراءات من الصعب أن تؤدي إلى استقطاب الكفاءات بالشكل المطلوب، وتمثلت أهم مبررات ذلك وفقا لما أشار إليه بعض المبحوثين في: "السعودية أقل راتب للأستاذ الجامعي في منطقة الخليج"، وهو الأمر الذي انعكس على نوعية الكفاءات التي تأتي للعمل بالمملكة"، "لم يعد يأتي إلى المملكة من مصر سوى خريجي الجامعات الإقليمية، لا يوجد أستاذ جامعي بجامعة

مصرية كبرى يعمل بالمملكة الأن"، "دول الخليج الأخرى وفي مقدمتها الإمارات وقطر استقطبت كل الكفاءات من مصر".

ويأتي بعد ذلك من أشاروا إلى قدرة هذه الاجراءات على استقطاب الكفاءات وبلغ عددهم (4) مبحوثين، وأخيرا من أشاروا إلى عدم معرفتهم بأثر هذه الاجراءات على استقطاب الكفاءات للعمل بالمملكة بإجمالي (3) مبحوثين.

3- تحسين ظروف العمل واستقطاب الكفاءات

وفي نفس الإطار تسألنا عن مدى اهتمام الجامعات السعودية بتحسين ظروف العمل من أجل استقطاب الكفاءات، وتحقيق الاستقرار والشعور بالأمان الوظيفي، وفي هذا الإطار أشار (11) مبحوثا إلى اهتمام جامعاتهم بتحسين ظروف العمل بشكل عام، واقتصر ذلك في بعض الأحيان على البنية التحتية للجامعات، واستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية في التعليم، ولكن دون إرتباط ذلك بتحسين أو رفع الرواتب، أو حتى توحيدها بالنسبة لنفس الدرجة العلمية بغض النظر عن جنسية عضو هيئة التدريس.

ومقابل ذلك أشار (7) مبحوثين إلى عدم وجود أية اجراءات لتحسين ظروف عملهم سواء كان ذلك على مستوى الرواتب والأجور، أو على مستوى جودة القاعات وتوافر الوسائل التعليمية الحديثة بجامعاتهم.

وفي الحقيقة فإن الإجابة على هذا السؤال مثلت مشكلة أمام العديد من المبحوثين، حيث شعر البعض أن استجاباتهم قد تمثل نقدا مباشرا للجامعات التي يعملون بها، مما يمكن أن يمثل تهديدا لأوضاعهم الوظيفية.

ثالثا: المعرفة برؤية المملكة 2030

يقترن مفهوم المعرفة في اللغة العربية بالعلم والإدراك، والمعرفة هي إدراك الشئ على ما هو عليه، وتعددت وجهات النظر حول مفهوم المعرفة، فهناك من يعرفها بأنها مجموعة من المفاهيم والأفكار والتعميمات المجردة التي نحملها معنا على أسس دائمة أو شبه دائمة ونستخدمها لتفسير العالم المحيط بنا وإدارته، أو هي مجموع الحقائق ووجهات النظر والآراء والأحكام وأساليب العمل والخبرات والتجارب والمعلومات والبيانات والمفاهيم والاستراتيجيات التي يمتلكها الفرد أو المؤسسة (أسماء شطيبي 2014، 201-202)، ونسعى في هذا الجزء إلى رصد مدى معرفة المبحوثين بالرؤية، وبمتطلباتها فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، ومدى تلقيهم لمعلومات عن الرؤية، وأهم وسائل تلقي هذه المعلومات، بالإضافة إلى رصد مدى معرفة أطراف العملية التعليمية بالرؤية، ومدى حرصهم على تحقيقها، وأخيرا التعرف على رأي المبحوثين في إمكانية تطبيق الرؤية فيما يتعلق بالتعليم الجامعي.

1-المعرفة بالرؤية

أشار جميع المبحوثين إلى المعرفة برؤية المملكة بشكل عام، وتتراوح هذه المعرفة من "السمع عن الرؤية" إلى المعرفة ببعض قضايا ومحاور الرؤية سواء بشكل عام أو فيما يتعلق بالتعليم الجامعي بشكل خاص، ويرجع ذلك إلى "الحملة الإعلامية الواسعة التي واكبت طرح الرؤية، والندوات واللقاءات التي تم عقدها في العديد من مؤسسات الدولة ومنها الجامعات للتعريف بالرؤية"، بالإضافة إلى التعليمات التي صدرت لجميع مؤسسات الدولة بضرورة إبراز الرؤية من خلال الملصقات واللوحات الإعلانية بكل مؤسسة.

وبالنسبة للمعرفة برؤية المملكة فيما يتعلق بالتعليم الجامعي أشار أغلب المبحوثين (باستثناء واحد فقط) إلى معرفتهم بالرؤية فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، وانقسموا إلى نصفين، نصف يرى أن لديه معرفة جيدة برؤية المملكة وأهدافها فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، والنصف الأخر يرى أن لديه معرفة إلى حد ما برؤية المملكة وأهدافها فيما يتعلق بالتعليم الجامعي.

2-تلقي معلومات عن الرؤية بشكل نظامي

وبالنسبة لمصدر المعرفة بالرؤية فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، أشار ثلثي المبحوثين (12) إلى تلقيهم معلومات عن الرؤية بشكل نظامي من خلال جامعاتهم، في حين أشار الثلث الباقي (6) إلى عدم تلقيهم أي معلومات بشكل نظامي عن الرؤية.

3-وسيلة تلقي المعلومات عن الرؤية

تمثلت أهم وسائل تلقي هذه المعلومات في الكتب والمنشورات التي توزعها الجامعات والأقسام العلمية على العاملين بها، ويأتي بعد ذلك المحاضرات العامة التي عقدت ببعض الجامعات، يلي ذلك ورش العمل، وأخيرا التعليمات الإدارية، كما أشار بعض المبحوثين إلى بعض المصادر الأخرى غير النظامية للمعرفة بالرؤية، وتمثلت في "مؤتمر علمي، واجتهاد شخصي، ووسائل الإعلام، والإنترنت".

4- معرفة أطراف العملية التعليمية بمضمون الرؤية

تهتم كفأة العملية التعليمية بقياس "مدى قدرة عناصر النظم التعليمية الداخلية على القيام بالأدوار المتوقعة منها؛ أي على كل العناصر البشرية الداخلة في التعليم والتي تتولى البرامج التعليمية، والمناهج الدراسية، والأنشطة المصاحبة لها، وكذلك الشئون الإدارية، وتشمل الكفاءة الانتاجية الداخلية للتعليم كل العناصر البشرية الداخلة في مجال التعليم والتي تتولى تحديد وتنظيم البرامج التعليمية، وإعداد المناهج الدراسية، وإدخال الوسائل التكنولوجية، واقتراح الأنشطة المصاحبة لها، وغيرها من الأدوار، كما تتطلب وجود تفاهم بين الجميع واتفاق على الأدوار والأهداف التي تسعى لتحقيقها هذه الأدوار كما تتطلب تعاونا وتكاتفا من جانب العاملين جميعا، ويعتبر انعدام هذا التفاهم والتكامل في الأدوار الوظيفية الداخلية مؤشرا موضوعيا على ضعف الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي (مركز هردو لدعم التعبير الرقمي).

وهو ما حاولنا رصده للتعرف على مدى إلمام أطراف العملية التعليمية (بما فيهم الطلاب) بمضمون الرؤية، فحتى تنجح الرؤية في التعليم الجامعي يجب أن تكون أهدافها واضحة لكل الأطراف، وهي الطالب وعضو هيئة التدريس والجامعة، ولذا سعينا إلى التعرف على مدى المعرفة بمضمون الرؤية لدى الأطراف الثلاثة، وهل هي واضحة تماما أم إلى حد ما أم غير واضحة، وكانت بعض النتائج غير متوقعة أحيانا، وخاصة فيما يتعلق بالطلاب، وهم الجيل التي وضعت الرؤية من أجله، كما سيقع على عاتقهم مهام تنفيذها فيما بعد، وفي هذا الصدد أشار أغلب المبحوثين (14) إلى عدم معرفة الطلاب بمضمون الرؤية وعدم اهتمامهم بذلك.

ويأتي بعدهم من أشاروا إلى إلمام الطلبة "إلى حد ما" بمضمون الرؤية (4)، ومن الملاحظات الهامة هنا عدم إشارة أي مبحوث إلى معرفة الطلاب بمضمون الرؤية، مما يؤكد على ضرورة تعديل أساليب التوعية بالرؤية حتى تصل إلى مستهدفيها الحقيقيين (الشباب السعودي).

أما بخصوص الأكاديميون السعوديون فارتفعت نسبة المعرفة بدرجة كبيرة، إذ يرى حوالي ثلثي المبحوثين (11) أن الأكاديميون السعوديين يعرفون "إلى حد ما" مضمون الرؤية، يليهم من يرون أنهم يعرفونها بشكل كامل (6)، في حين يرى مبحوث واحد أنهم لا يعرفون مضمون الرؤية، وقد لعبت التعليمات الإدارية والمحاضرات العامة التي تعقد في الجامعة دورا كبيرا في ذلك، إذ يحرص رؤساء الأقسام على حضور أعضاء هيئة التدريس بطلابهم أحيانا هذه المحاضرات على حساب الجدول الدراسي، وذلك تنفيذا لتعليمات واضحة وصريحة من إدارة الجامعة.

وكان عدد من أشاروا إلى وجود معرفة واضحة بالرؤية لدى إدارة الجامعة هو العدد الأكبر بين أطراف العملية التعليمة الثلاثة، إذ أشار (10) من المبحوثين إلى ذلك، وتزداد هذه القيمة إذا وضعنا في الاعتبار أن هناك (5) من المبحوثين يرون أن إدارة الجامعة على معرفة "إلى حد ما" بمضمون الرؤية، وتتضح هذه المعرفة في القرارات المنظمة للعمل، بالإضافة إلى حرص إدارة الجامعة على نشر كل ما يتعلق بالرؤية في أرجاء الجامعة، وعقد الفاعليات المختلفة التي تعبر عنها، كما تحرص الجامعات المختلفة على تغطية الصحف لذلك.

وعلى الجانب الأخر لم يستطع إثنان من المبحوثين تحديد مدى معرفة إدارة الجامعة بالرؤية، كما أشار مبحوث واحد فقط إلى أنه ليس هناك معرفة لدى إدارة الجامعة بالرؤية، ويعكس ذلك وجود اختلاف بين الجامعات ذاتها في معرفتها بالرؤية، وبخاصة الجامعات الناشئة.

1- حرص أطراف العملية التعليمية على تحقيق الرؤية

حاولنا بعد ذلك التعرف على مدى انعكاس المعرفة بالرؤية في حرص أطراف العملية التعليمية على تحقيق هذه الرؤية بشكل عام، وكانت الاستجابات بالنسبة للطلاب متقاربة تجاه متغيرات السؤال، حيث أشار العدد الأكبر من المبحوثين (7) إلى عدم حرص الطلاب على ذلك، ويأتي بعدهم وبفارق بسيط من أشاروا إلى حرص الطلاب "إلى حد ما" على ذلك، أو من أشاروا إلى

عدم قدرتهم على التعرف على مدى حرص الطلاب على تحقيق الرؤية، وبلغ عددهم (5) مبحوثين لكل متغير، في حين يرى مبحوث واحد فقط أن الطلاب حريصون على تحقيق الرؤية، وتمثلت أوجه هذا الحرص في "حضور محاضرات عن الرؤية"، وهي تلك التي تعقدها بعض الجامعات للتعريف بالرؤية.

وفي حقيقة الأمر تؤكد هذه الاستجابات ما أشرنا إليه في الجزء السابق، وما أشار إليه أحد المبحوثين من "ضرورة الاهتمام بعلاقة ودور الشباب بالرؤية وعيا ومشاركة وتنفيذا، حيث أن الرؤية لهم وبهم، وإن لم يكن لديهم حرصا على تحقيقها بناء على معرفة حقيقية واضحة بمضمونها سيصبح من الصعب أن تتحقق الرؤية على أرض الواقع".

أما بالنسبة للأكاديميين السعوديين؛ انحصرت أغلبية الاستجابات (11) في الحرص على تحقيق الرؤية "إلى حد ما"، يليهم من لا يعرفون بإجمالي (4) مبحوثين، أما من كانت اجابتهم واضحة وصريحة وتؤكد على حرص الأكاديميين السعوديين على تحقيق الرؤية فبلغ عددهم (3) مبحوثين فقط، وتمثلت أهم مظاهر ذلك الحرص وفقا لما اشار إليه المبحوثين في "تطوير التوصيفات، وتفعيل الرؤية من خلال البرامج الدراسية والبحوث العلمية، والمتابعة والاهتمام والتنفيذ لأي تعليمات تتعلق بهذا الشأن، والمشاركة في بحوث ذات صلة".

ومن ناحية أخرى يؤخذ أحيانا على بعض الأكاديميين السعوديين إنشغالهم بالوظائف الإستشارية، أو الإنتدابات إلى مؤسسات أخرى خارج الجامعة، على حساب أدوارهم الأساسية بأقسامهم العلمية، وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته بشدة في "عدم انتظام جدول محاضرات بعضهم، والعضوية الأسمية أو الشكلية فقط باللجان المختلفة بالأقسام العلمية، والتي يتم تحميل أعباءها أحيانا بالكامل لأعضاء هيئة التدريس من غير السعوديين، وبخاصة إذا كانت دون مقابل مادي"، وهو ما قد يفسر أحيانا بعدم الحرص على نجاح العملية التعليمية في تحقيق أهدافها، وذلك لحساب تفضيل المصلحة الشخصية، الأمر الذي يمكن أن ينعكس سلبا على نجاح الرؤية فيما بعد.

6-إمكانية تطبيق الرؤية فيما يتعلق بالتعليم الجامعي

وبالسؤال حول إمكانية تطبيق ما أشارت إليه الرؤية حول التعليم الجامعي تنوعت استجابات المبحوثين، وأشار (14) مبحوث إلى إمكانية تحقيق ذلك إما بشكل كامل (8)، أو إلى حد ما (6)،

ويأتي بعد ذلك من لا يعرفون مدى إمكانية تحقيق الرؤية فيما يتعلق بالتعليم الجامعي وبلغ عددهم إثنان، بالإضافة إلى إثنان أخران يرون أن الرؤية هي عبارة عن "هوجة إعلامية" وأنها لن تتحقق على أرض الواقع نظرا للاهتمام بالمظهر على حساب المضمون في الكثير من الأمور الخاصة بالتعليم الجامعي بالمملكة، ويعني ذلك أن حوالي ربع المبحوثين إما لا يستطيعون الحكم بإمكانية تحقيق الرؤية، أو يرون أنها لن تتحقق على أرض الواقع، مع الوضع في الاعتبار أن ذلك نتاج خبرة واقعية من خلال عملهم بالجامعات السعودية، كما يدل ذلك على تفاوت الجامعات

السعودية ذاتها في تطبيق الرؤية، أو الاهتمام بتحقيقها رغم أنها جميعا تعمل وفقا لسياسة تعليمية واحدة.

ولقد دارت المناقشات حول هذا السؤال ببعض الحذر من جانب الباحثين حرصا على عدم إنتقادهم لأحد الأمور الخاصة بالسياسة التعليمية عامة، أو الجامعة التي يعملون بها خاصة، وذلك بسبب التعليمات التي أصدرتها بعض الجامعات لتحذير أعضاء هيئة التدريس بها من كتابة أي بحوث أو مقالات رأي أو تعليقات تتعرض للرؤية بالانتقاد.

رابعا: جهود الجامعات والأقسام العلمية في تحقيق الرؤية

يسعى هذا الجزء إلى رصد جهود الجامعات والأقسام العلمية في تحقيق الرؤية على أرض الواقع، وذلك من خلال التعرف على جهود الجامعات في التعريف بالرؤية، ومدى تطبيق الأقسام العلمية فعليا لمتطلبات الرؤية، ومدى انعكاس ذلك في البرامج والمناهج التعليمية بها، بالإضافة إلى الرسائل الجامعية.

1- الجامعة وتوفير المعلومات حول الرؤية والمتابعة

يؤدى وجود جهة محددة بالجامعة تختص بتوفير المعلومات حول الرؤية، ومتابعة أدوار وأداء الكليات والأقسام العلمية في التعريف بالرؤية وتحقيق أهدافها إلى توفير الظروف المناسبة لتحقيقها، والتأكد من التزام الأقسام بنشر أفكار الرؤية بين الطلاب سواء في البرامج والمناهج، أو من خلال الأنشطة اللاصفية، وفي هذا الإطار أشار أقل عدد من المبحوثين (4) إلى وجود جهات متخصصة بالجامعات التي يعملون بها تعمل على **"توفير المعلومات المطلوبة حول الرؤية"**، في حين أشار العدد الأكبر من المبحوثين إما إلى عدم المعرفة بوجود هذه الجهة (9)، أو عدم وجودها (5)، وهو الأمر الذي أرجعه البعض إلى أن "مهام التعريف بالرؤية قد وكلت إلى بعض الإدارات بالجامعة بجانب اختصاصاتها الاصلية، مما مثّل عبئا إضافيا على هذه الإدارات، وبالتالي لم تنجح بالشكل المطلوب، أو أتى اهتمامها بالتعريف بالرؤية على حساب مهامها الأساسية".

وكذلك أشار أقل عدد من المبحوثين (4) إلى وجود جهة بالجامعة **"المتابعة دور الكليات والأقسام العلمية في تحقيق الرؤية"**، وهو الأمر الذي يعكس إلى حد كبير قصور آليات المتابعة والتقييم، وهي من أهم مقومات نجاح الرؤية فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، في حين أشار (14) مبحوثا إلى وجود خلل في عملية المتابعة لأدوار الكليات والأقسام العلمية في تحقيق الرؤية، حيث أشار (10) مبحوثين إلى أنهم لا يعرفون بوجود هذه الجهة، بالإضافة إلى (4) أشاروا إلى عدم وجود هذه الجهة رغم أهمية الأدوار التي يجب أن تلعبها.

2-تنظيم الجامعة فاعليات لتوعية الطلاب بالرؤية

تعد التوعية بالرؤية من أهم الأدوار التي يجب الاضطلاع بها من قبل الجامعة، وبالفعل تقدم العديد من الجامعات بعض الفاعليات التي تهدف إلى نشر التوعية بالرؤية بين طلابها من أجل

تهيئتهم لتقبل الأفكار التي تطرحها الرؤية، وتبنيها ونشرها بالمجتمع، وفي هذا الصدد أشار (13) مبحوثا إما إلى حدوث قصور في هذا الأمر، حيث أشار (8) مبحوثين إلى عدم معرفتهم بمدى تنظيم الجامعة لهذه الفاعليات، أو عدم تنظيم الجامعة لها من الأساس كما أشار (5) آخرين، ويعد ذلك في حد ذاته مؤشرا سلبيا سواء على مستوى المعرفة، أو على مستوى الدعاية اللازمة للتعريف بهذه الفاعليات فى حال تنظيمها، أو تأكيدا لضرورة تنظيم هذه الفاعليات نظرا لأهميتها، ويأتي بعد ذلك من أشاروا إلى عقد الجامعة لهذه الفاعليات وبلغ عددهم (5) مبحوثين، وفي هذا الإطار يشير أحد المبحوثين إلى: "يكون الحضور بالإجبار حيث يتم إرغام الطلاب على حضورها بدلا من المحاضرات الدراسية التي يجب أن تتم خلال نفس الوقت"، وهو عدد قليل بلا شك، إذ تعد الجامعات من أهم المؤسسات التي يجب عليها التعريف بالرؤية وتهيئة المجتمع السعودي للمشاركة في تحقيقها من خلال شباب الجامعات.

3-دعم الجامعة للبحوث العلمية حول الرؤية وتطبيقاتها

تشهد المملكة في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا بالبحث العلمي؛ تمثل في الميزانيات الضخمة التي رُصدت لتشجيع البحث العلمي، إلا أن الحكم على نجاح ذلك يبقى مرهونا بما ستفضي إليه من حجم مخرجات التعليم العالي وجودتها خلال السنوات القادمة (سعيد الصديقي 2016، ص27-28)، كما أن هناك جامعات أخرى تحتاج إلى تطوير البنية التحتية التقنية لدعم الأبحاث العلمية (وفاء عون، جواهر البيز، حسناء العتيبي 2018، ص 414)، ويشير أحد المبحوثين من خلال خبرته العملية إلى أن "بعض المراكز البحثية بالجامعات لا تهدف إلى إجراء بحوث حقيقية في مجالات تخصصها، أو إعداد كوادر من الباحثين، فهي ليست أكثر من جهات ممولة فقط، وتتلخص سياستها في الإعلان عن مجموعة من الموضوعات البحثية يتم تمويلها ودعمها، ولا تنشر أحيانا، وهناك ملاحظات عديدة على جودتها وأصالتها".

ومن المؤكد أن إحصاء عدد الجامعات ومراكز البحوث العاملة في بلد ما لا يكفي وحده لمعرفة وضع العلم فيها، ورغم أهمية هذه المعطيات الكمية إلا انها لا تسمح بالتعرف إلى المجتمع العلمي او الجماعة العلمية لهذا البلد أو ذاك، كما لا يمكن توطين العلم إلا بتكوين التقاليد الوطنية في البحث، وهذا لا يتطلب فقط تخصيص الموارد اللازمة لإنشاء المؤسسات البحثية ولتكوين العلماء ولتأمين حياتهم، بل أيضا دعم الثقافة العلمية العامة وتشجيعها، بما فيها نشر المعرفة العلمية (رشدي راشد 2008، ص 10-25).

وحاولنا في نفس الإطار التعرف على الدور الذي تلعبه الجامعة في نشر الرؤية والتعريف بها من خلال دعمها للبحوث العلمية الخاصة بالرؤية وتطبيقاتها في التعليم الجامعي، حيث تعقد العديد من الجامعات مسابقات بحثية سنوية حاولت فيها - بعد طرح الرؤية - أن تكون تلك البحوث ذات علاقة بالرؤية تشجيعا للباحثين على الاهتمام بقضايا الرؤية وتفعيلها، وفي واقع الأمر تعد هذه أحد أهم آليات نشر الرؤية وتحقيق أهدافها، ولكن في حالة أن يتم ذلك بشكل موضوعي وحقيقي، وتعاني بعض هذه البحوث وفقا لما يشير إليه أحد المبحوثين من "مشكلة الشكل على حساب المضمون حيث لا تتجاوز الرؤية وقضاياها عنوان البحث دون ترجمة حقيقية في متون هذه

البحوث، كما أنه يتم الربط في كثير من الأحيان بين الرؤية وموضوعات بحثية لا علاقة لها بالرؤية من قريب أو بعيد من أجل فقط الحصول على الدعم المقدم لهذه البحوث".

وبشكل عام أشار أكثر من نصف المبحوثين بقليل (10) إلى دعم الجامعة للبحوث العلمية حول الرؤية، وهو نشاط يحسب لهذه الجامعات، ويحتاج فقط إلى الاهتمام بالمضمون على حساب الشكل، ويأتي بعد ذلك من لا يعرفون شيئا عن دور الجامعة في هذا المجال، ومن أشاروا إلى عدم وجود دور للجامعة في دعم البحوث العلمية حول الرؤية، والبالغ عددهم (4) مبحوثين لكل منهما، ويتفق ذلك مع ما أشرنا إليه في أكثر من موضع حول اختلاف مستوى تفعيل العمل بالرؤية بين جامعة وأخرى.

4- تطبيق الأقسام العلمية فعليا للرؤية

وبخصوص رؤية المبحوثين لمدى التطبيق الفعلي للرؤية فيما يتعلق بالتعليم الجامعي على أرض الواقع أشار العدد الأكبر من المبحوثين إلى أنه "يتم التطبيق الفعلي للرؤية بشكل جزئي" وبلغ عددهم (8) مبحوثين، ويأتي بعد ذلك وبنفس العدد من أشاروا إلى أنه لا يتم التطبيق الفعلي للرؤية، أو لا يعرفون إن كان يتم تطبيقها فعليا أم لا وبلغ عددهم (4) مبحوثين لكل متغير، ويعكس ذلك قصورا شديدا من بعض الأقسام، وخاصة بالتخصصات العلمية في تنفيذ الرؤية على أرض الواقع، وأخيرا يأتي وبأقل عدد من يرون أن الرؤية "يتم تطبيقها فعليا بشكل كامل" وبلغ عددهم مبحوثان فقط، ويرجع جزء من ذلك وفقا لما أشار إليه أحد المبحوثين إلى أن "تطبيق الرؤية مازال في بدايته، وتختلف سرعة الاستجابة لمتطلباتها من جامعة لأخرى وفقا لتوافر الكوادر المؤهلة لذلك".

5- تحدّيث الأقسام العلمية لبرامجها ومناهجها لتحقيق الرؤية

يعد تحديث وتطوير البرامج والمناهج التعليمية لتتوافق مع متطلبات الرؤية من أولى الخطوات المطلوبة لتحقيق الرؤية على أرض الواقع، وفي هذا الإطار لا تشير نتائج البحث الراهن إلى تحقق ذلك بشكل كامل، حيث انقسم المبحوثين إلى (9) يرون أن "الأقسام العلمية التي ينتمون إليها لم تقم بالتحديث المطلوب"، وهو ما يمكن أن ينعكس إلى حد بعيد على تنفيذ الرؤية في السنوات القادمة، أو التأخر في تحقيق أهدافها، مقابل (9) مبحوثين أشاروا إلى قيام الأقسام التي يعملون بها بتحديث وتطوير برامجها ومناهجها التعليمية من أجل تحقيق الرؤية، وهو الأمر الذي يؤكد التباين بين قدرات الجامعات والأقسام العلمية في تحقيق الرؤية، بالإضافة إلى مدى قابلية تطبيق الرؤية في بعض الأقسام العلمية من عدمه.

6- الربط بين موضوعات الرسائل الجامعية والرؤية

من أهم الأدوات التي يمكن أن تخدم الرؤية وتعمل على تحقيقها في المجالات المختلفة؛ "الربط بينها وبين موضوعات الرسائل الجامعية، وإعطاء الأولوية أو التشجيع على دراسة الموضوعات التي تخدم الرؤية"، وتعكس استجابات المبحوثين اتجاها إيجابيا نحو ذلك من الأقسام العلمية ومن الجامعات، إذ أشار (14) مبحوثا إلى قيام الأقسام العلمية والجامعات بهذين الدورين، مع تأكيد

بعض المبحوثين على ضرورة أن يتم ذلك بشكل موضوعي وحقيقي، حيث يعكس الواقع في بعض الأحيان كما يشير أحدهم: "موضوع الرؤية يتم الزج به في بعض الرسائل العلمية بطريقة شكلية فقط دون أن يتم ترجمة ذلك في متن الرسالة، أو ينعكس على قضاياها ومحاورها ونتائجها كما ينبغي"، وهو الأمر الذي يتضح كثيرا خلال مناقشة العديد من هذه الرسائل.

وعلى الجانب الأخر أشار (4) مبحوثين إلى عدم القيام بهذين الدورين، وهو عدد ليس بالقليل ولكنه ينحصر بالأساس في تخصصات العلوم الطبيعية حيث تجد بعض التخصصات صعوبة في تحقيق هذه العلاقة بين الرؤية وموضوعها، وهو ما يجب تطويره خلال السنوات المقبلة.

7- الاهتمام باللغة العربية في المناهج والرسائل الجامعية

تؤكد الرؤية على ضرورة الاهتمام باللغة العربية، ولذا حاولنا التأكد من مدى تحقق ذلك على أرض الواقع إما من خلال المناهج التي تدرس بالأقسام، أو الاهتمام بذلك في الرسائل العلمية التي تمنحها الأقسام، وفي حقيقة الأمر يعكس الواقع وضعا مترديا شديدا للغة العربية في بعض الأقسام العلمية يبدأ من مستوى الطلاب الجامعيين الذين لا يجيدون الكتابة، مرورا بوجود بعض الأخطاء الإملائية باسماء بعض الكليات والأقسام العلمية ذاتها، وتظهر خطورة ذلك ويؤدي إلى استمراره في ذات الوقت حرص بعض الأقسام العلمية أن يكون القسم الأكبر من الاختبارات من الأسئلة الموضوعية، وبمجموع درجات يحقق النجاح للطالب، حيث يتعمد بعض الطلاب عدم الاجابة على الأسئلة المقالية، بالإضافة إلى استحالة قرأة أو فهم ما يكتبه بعض الطلاب نتيجة سوء الخط.

وبالنسبة للاهتمام باللغة العربية سواء تدريسها كمقرر، أو وضعها في الاعتبار عند تقييم الطلاب أشار (10) مبحوثين إلى عدم الاهتمام بذلك مقابل (8) مبحوثين أشاروا إلى اهتمام أقسامهم العلمية باللغة العربية، أما بالنسبة للاهتمام بمستوى اللغة العربية في الرسائل الجامعية أشار نصف المبحوثين (9) إلى عدم الاهتمام بذلك، بينما يرى النصف الآخر إما أن هناك اهتماما باللغة العربية في الرسائل الجامعية (6) مبحوثين، أو أن هناك اهتماما "إلى حد ما" باللغة العربية في الرسائل الجامعية كما أشار (3) مبحوثين.

خامسا: تحقق متطلبات الرؤية فيما يتعلق بالتعليم الجامعي

نسعى هنا إلى التحقق من توافر متطلبات الرؤية فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، وذلك من خلال مجموعة من القضايا التي أشارت إليها الرؤية وتخص التعليم الجامعي على وجه الخصوص، وذلك من خلال رصد رؤية ألمبحوثين لهذه القضايا، ومدى تحققها على أرض الواقع بأقسامهم العلمية وجامعاتهم.

1- تحقيق السياسة التعليمية الجامعية لرؤية المملكة

عكست النتائج عدم وضوح الرؤية لدي العدد الأكبر من المبحوثين حول إمكانية تحقيق السياسة التعليمية الحالية لرؤية المملكة، إذ أشار العدد الأكبر من المبحوثين بإجمالي (11) مبحوثا إلى أن

ذلك يمكن تحقيقه "إلى حد ما"، ويرجع أحدهم ذلك إلى "عدم اهتمام الطرفين -الجامعة وعضو هيئة التدريس المتعاقد - على التعرف على السياسة التعليمية الجامعية للملكة"، وهو الأمر الذي ينعكس إلى حد كبير على تطبيق تلك السياسة.

ومن ناحية أخرى يرى (4) مبحوثين أن السياسة التعليمية الحالية لن تحقق الرؤية، مقابل (3) مبحوثين فقط يرون إمكانية تحقيق السياسة التعليمية الحالية للرؤية، وهؤلاء هم من استطاعوا تكوين موقف واضح من علاقة السياسة التعليمية الجامعية بالرؤية.

أما بالنسبة للدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة التعليمية بشكلها الحالي في رفع كفأة مخرجات التعليم الجامعي بالمملكة؛ فقد كرر نفس العدد من المبحوثين (11) استجاباتهم والتي تشير إلى عدم الثقة بشكل كامل في قدرة السياسة التعليمية الحالية على تحقيق ذلك، وتركزت رؤيتهم في إمكانية تحقيق ذلك "إلى حد ما"، بالإضافة إلى (4) مبحوثين يرون عدم قدرة السياسة التعليمية الحالية على تحقيق ذلك، وأخيرا يأتي وبأقل عدد من أشاروا إلى أن السياسة التعليمية الحالية يمكنها أن تحقق هدف الرؤية الخاص برفع كفأة مخرجات التعليم الجامعي بالمملكة وبلغ عددهم (3) مبحوثين، وبشكل عام يشير أحد المبحوثين إلى "لا يهتم أعضاء هيئة التدريس الوافدين بالتعرف على السياسة التعليمية، كما لا تحاول الأقسام إمدادهم بمبادئ هذه السياسة".

2- تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل

يرتبط بمقومات السياسات التعليمية زيادة العائد الاقتصادي، وإحداث التغييرات الاجتماعية المرغوبة (عبد الجواد بكر 2003، 7)، وحرصت الرؤية على التأكيد على أهمية الاستثمار في التعليم والتدريب لتزويد الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل التي تسعى الرؤية إلى توليدها في المجالات غير البترولية، ولكن هل يتحقق ذلك على أرض الواقع، وفي هذا الصدد أشار نصف المبحوثين (9) إلى سعي أقسامهم التعليمية وجامعاتهم إلى تحقيق ذلك، مقابل (5) مبحوثين لا يرون أن هناك خطوات فعلية جادة بأقسامهم العلمية أو جامعاتهم لتزويد الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل، كما أشار (4) مبحوثين إلى عدم معرفتهم بقدرة الإجراءات الحالية للاستثمار في التعليم على تحقيق ذلك.

3- مواءمة مخرجات المنظومة التعليمية لاحتياجات سوق العمل

من الضروري أن تعمل السياسة التعليمية على المواءمة بين متطلبات المجتمع – وبخاصة سوق العمل – والتوافق بين مخرجات النظام التعليمي، وما يحتاجه المجتمع من كوادر مؤهلة متخصصة (منار محمد إسماعيل بغدادي 2015، ص 348)، وقد أكدت الرؤية، وبرنامج التحول الوطني 2020 على الدور المتعاظم للجامعات في تأهيل الكوادر البشرية المواطنة تأهيلاً نوعياً يتناسب مع احتياجات المرحلة المقبلة، بحيث تلبي احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية (عبد الإله ساعاتي، 2016).

وعن مدى وجود جهود بالجامعات السعودية لمواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل، أشار (14) مبحوثا إلى بذل الأقسام العلمية والجامعات جهودا من أجل تحقيق ذلك في إطار خطة أشمل "لسعودة" الوظائف بالمملكة سواء الوظائف الحكومية، أو العديد من

قطاعات العمل والمجالات التجارية بالقطاع الخاص بالمملكة، مقابل (4) مبحوثين يتوزعون بالتساوي إما لا يرون أن هناك جهودا كافية تبذل من أجل تحقيق ذلك، أو عدم معرفتهم بذلك.

ويجب أن نضع في اعتبارنا هنا أن البعض يخلط بين توظيف جميع الخريجين وبين ملائمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل، فالعديد من مؤسسات القطاع الخاص تضطر إلى توظيف السعوديين وفقا للوائح والنظم المتعلقة بتنظيم أعمال القطاع الخاص، بغض النظر عن مدى الملائمة أو طبيعة المؤهل ومتطلبات الوظيفة، الأمر الذي يجعل عملية التوظيف في هذا السياق تحقق انجازات رقمية طيبة، ولكنها على المستوى النوعي والمهاري مازالت بحاجة إلى الكثير من التقييم والتقويم.

4- إعداد مناهج تعليمية متطورة

تؤكد الرؤية على ضرورة الاهتمام برفع مستوى الخريج الجامعي، سواء على المستوى العلمي، أو على مستوى تكوين شخصيته، ولذا أكدت الرؤية على ضرورة إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على إكساب المهارات الأساسية، وتطوير المواهب، وبناء الشخصية، وحاولنا التعرف على مدى قيام الأقسام العلمية بهذا الدور، وفي هذا الصدد أشار (13) مبحوثا إلى اهتمام الأقسام العلمية بذلك من خلال تطوير برامجها ومناهجها العلمية، وساعد الاهتمام ب "ملفات الجودة، والاعتماد الأكاديمي" على تحقيق ذلك، ولكن يرى بعض المبحوثين أن ذلك مازال "مقتصرا على الاستيفاء الورقي للملفات المطلوبة من أجل الحصول على الاعتماد الأكاديمي، والذي لم ينعكس على جودة العملية التعليمية وجودة مخرجاتها فعليا"، ويختلف الأمر بالتأكيد من جامعة لأخرى وفقا لتوافر مقومات الاعتماد الأكاديمي بها.

وعلى الجانب الآخر أشار (5) مبحوثين إلى عدم اهتمام أقسامهم العلمية أو جامعاتهم بتطوير مناهجها العلمية، أو اهتمام العملية الدراسية بإكساب المهارات وتطوير وبناء شخصية الطلاب نظرا "لمعاناة بعض هذه الجامعات من عدم توافر الكوادر والكفاءات اللازمة لإتمام ذلك".

5- توفير معارف نوعية للمتميزين

تسعى الرؤية في أحد أهدافها إلى توفير معارف نوعية للمتميزين في المجالات ذات الأولوية بالنسبة لتغيير المملكة في المجالات المختلفة، وفي مقدمتها المجال الاقتصادي، ويبدأ ذلك باختيار الطلاب بمزيد من العناية والاهتمام حتى يمكن الاستفادة منهم لتحقيق الرؤية، وخدمة التحول الاقتصادي من أجل مستقبل أفضل للوطن، ولكن هل تعمل الأقسام العلمية والجامعات على تحقيق ذلك من خلال توفير برامج تعليمية متخصصة للمتميزين، وفي هذا الإطار أشار ثلث المبحوثين فقط (6) إلى اهتمام أقسامهم العلمية بمواكبة التطورات العلمية وتوفير بعض المعارف المتخصصة للمتميزين من الطلاب في هذه المجالات، في حين أشار ثلثي المبحوثين (12) إما إلى عدم توفير هذه المعارف الجديدة للمتميزين بإجمالي (7) مبحوثين، أو إلى عدم معرفتهم بذلك بإجمالي (5) مبحوثين، مما يعني أن هذا الأمر لم يلق حتى الأن الاهتمام الواجب من القائمين على بعض الجامعات والأقسام العلمية.

6- الابتعاث بالجامعات العالمية المرموقة

تهدف الرؤية إلى رفع المستوى العلمي والمهاري لمبتعثيها تمهيدا للاعتماد عليهم كقيادات وطنية بدلا من الخبراء الأجانب الذين تعتمد عليهم المملكة في الكثير من القطاعات على حساب أبنائها، ويتحقق ذلك من خلال تركز فرص الابتعاث على المجالات التي تخدم الاقتصاد الوطني، وفي التخصصات النوعية في الجامعات العالمية المرموقة، وفي هذا الإطار أشار نصف المبحوثين إلى اهتمام أقسامهم العلمية أو جامعاتهم بتحقيق ذلك بإجمالي (9) مبحوثين.

وفي المقابل أشار النصف الأخر إما إلى عدم معرفتهم بمدى تحقيق ذلك بإجمالي (5) مبحوثين، أو عدم اهتمام جامعاتهم بتحقيق ذلك بإجمالي (4) مبحوثين، وهو الأمر الذي سوف ينعكس إذا لم يتم تداركه على إمكانية وأوجه الإستفادة من هؤلاء المبتعثين فيما بعد، وفي الحقيقة يؤكد العديد من المبحوثين أن "المملكة تنفق بسخاء على مبتعثيها، وتحاول جاهدة وضع وتطوير الضوابط المنظمة لعملية الإبتعاث بإستمرار للإستفادة من هؤلاء المبتعثين، وقصر فرص الإبتعاث على المستحقين والجادين بعيدا عن أي عوامل تتدخل أحيانا في منح فرص الإبتعاث لمن لا يستحق، بالإضافة إلى ما تقدمه الأقسام العلمية من دعم ومساندة لحل مشاكل المبتعثين لاستكمال مرحلة الحصول على شهاداتهم العلمية والعودة لأقسامهم"، الأمر الذي يمنح هذه الأقسام مكانة علمية طيبة فيما بعد، وينعكس على ترتيب الجامعات السعودية عالميا.

7- التصنيف العالمي للجامعات السعودية

تسعى الرؤية في مجال التعليم الجامعي إلى أن تصبح هناك خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل 200 جامعة عالمية بحلول عام 2030، وسعى البحث إلى التعرف على مدى ملاحظة المبحوثين للجهود التي تبذل بجامعتهم من أجل تحقيق ذلك، وفي هذا الإطار يرى أكثر من نصف المبحوثين بقليل (10) أن هناك بالفعل جهودا تبذل في هذا الإطار، من بينها سعي الجامعات السعودية إلى زيادة معدلات النشر الأجنبي في الدوريات العالمية، وتوفير الدعم المناسب، وعقد المسابقات ومنح الجوائز لتشجيع ذلك.

وفي المقابل أشار (8) مبحوثين موزعين بالتساوي إلى إما "عدم اهتمام جامعاتهم بترتيب الجامعة عالميا" لعدم توافر المقومات المطلوبة بجامعاتهم الناشئة لذلك، أو "عدم معرفتهم بوجود جهود من جامعاتهم لتحقيق ذلك".

ورغم الجهود المتواصلة لتطوير الجامعات، والاهتمام بالبحث العلمي؛ مثل تعيين نائباً للوزير للجامعات والابتكار العلمي، وإنشاء مكتب للبحث والتطوير في وزارة التعليم، ورغم تحقيق جامعة الملك فهد المركز الرابع ضمن أفضل مئة جامعة، والملك سعود المركز 25 من حيث براءات الاختراع، إلا أنه تبقى هناك تساؤلات مهمة حول مراكز الجامعات السعودية في التصنيف العالمي (سعود المصيبيح، 2019)، حيث توجد مفارقة هامة لدى بعض هذه الجامعات التي صاغت خلال السنوات الأخيرة استراتيجيات طموحة لتطوير جودة مخرجاتها العلمية، إذ يلاحظ أحيانا استعمال ملتو وغير واقعي من بعض هذه الجامعات لمعايير تصنيف الجامعات

ومؤشراتها، مما يؤدي إلى صورة غير حقيقية ومضللة عن ترتيب هذه الجامعات في التصنيفات العالمية، وذلك باعتمادها على الباحثين الأجانب لتحسين تصنيفها العالمي من خلال إبرام عقود صورية مع الباحثين والعلماء الأجانب الذين قد لا يزورون هذه الجامعات إلا اسابيع أو أياما قليلة، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه الجامعات المصنفة لا توازن في تطويرها بين مختلف التخصصات، بل تركز بشكل أكبر على التخصصات العلمية وتهمل العلوم الاجتماعية والاقتصاد، ولذا يمثل تحقيق التوازن في جودة مخرجاتها العلمية في مختلف التخصصات، وبخاصة في الطب والعلوم الاجتماعية والاقتصاد أحد التحديات التي تظل أمام تلك الجامعات (سعيد الصديقي 2016، ص 30-32).

وفي هذا الإطار يشير أحد المبحوثين إلى: "في الوقت الذي تقصر فيه الجامعات السعودية المشاركة في المؤتمرات الدولية على أعضاء هيئة التدريس من السعوديين فقط، إلا أنها تشترط على أعضاء هيئة التدريس الأخرين قبل تجديد عقودهم السنوية تقديم لائحة بالنشر العلمي والمؤتمرات العلمية التي شاركوا بها، وهي البيانات التي تستخدم فيما بعد في سجلات النشر والنشاط العلمي للجامعة دون أن تسهم بشئ في ذلك".

8- تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس

يستدعي تنفيذ ما سبق الاشارة إليه في النقاط السابقة ضرورة تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس ورفع كفأتهم من أجل تأهيلهم للقيام بالأدوار المطلوبة منهم في سياق رفع مستوى العملية التعليمية بالجامعات السعودية، وبالتالي رفع تصنيف هذه الجامعات، وينعكس ذلك على أرض الواقع في اهتمام أغلب الجامعات السعودية برفع مستوى أعضاء هيئة التدريس بها من خلال عقد العديد من الدورات التدريبية المتخصصة والمتنوعة ذات العلاقة بالعملية التعليمية ومتطلبات تحديثها، وأشار (16) مبحوثا إلى اهتمام جامعاتهم بتنظيم تلك الدورات، مقابل إثنان فقط أشاروا إلى عدم اهتمام جامعاتهم بتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس بها بأي شكل من الأشكال.

ولزيادة الاستفادة من هذه الدورات يؤكد بعض المبحوثين على "ضرورة أن تكون ملزمة لجميع أعضاء هيئة التدريس بجميع درجاتهم العلمية، أو تصبح إحدى متطلبات الترقية للدرجة الأعلى، حيث يلاحظ في كثير من الأحيان عزوف أعضاء هيئة التدريس من السعوديين عن حضورها، وعدم قدرة الأقسام العلمية على إلزامهم بذلك".

سادسا: تحديات ومقترحات لتفعيل الرؤية

1- أهم التحديات التي تواجه تنفيذ الرؤية في التعليم الجامعي

تعددت التحديات التي تواجه تنفيذ الرؤية في التعليم الجامعي بحيث امتدت إلى جميع أركان العملية التعليمية، وبناء على تحليل كل ما يتعلق بالرؤية وما أثير من نقاشات حولها مع المبحوثين تم الوصول إلى مجموعة من التحديات التي تواجه تحقيق الرؤية، والتي حاولنا التعرف على مدى اتفاق المبحوثين أو اختلافهم معها، وتمثلت أهم تلك التحديات كما يوضح جدول رقم (1) فيما يلي:

جدول (1) أهم التحديات التي تواجه تنفيذ الرؤية في التعليم الجامعي

م	أهم التحديات	أوافق	لا أوافق
1	عدم معرفة بعض الأكاديميين بالرؤية.	14	4
2	الاهتمام بشكل العملية التعليمية على حساب جودتها ومضمونها.	13	8
3	ضعف مستوى البحث العلمي.	12	6
4	انخفاض الرواتب مقارنة بباقي دول المنطقة مما لا يسمح باستقطاب الكفاءات.	12	6
5	ضعف مستوى الخريجين.	11	7
6	ضعف مستوى الرسائل الجامعية.	11	7
7	عدم تطوير المناهج التعليمية بما يحقق الرؤية.	11	7
8	عدم تضمين متطلبات الرؤية في المناهج التعليمية.	11	7
9	عدم اهتمام بعض الأكاديميين بالرؤية.	10	8
10	عدم كفاية أعداد أعضاء هيئة التدريس.	10	8
11	ضعف كفاءة بعض أعضاء هيئة التدريس.	10	8
12	ضعف المهارات الشخصية ومهارات التفكير الناقد لدى الطلاب.	10	8
13	بيئة العمل لا تؤدي إلى كفاءة العملية التعليمية.	10	8
14	عدم مراعاة المعايير الدولية في تصنيف الجامعات.	9	9
15	عدم مواءمة تخصصات الخريجين لمتطلبات سوق العمل.	9	9
16	ضعف مستوى المبتعثين.	8	10

أ- أتى في المرتبة الأولى التحديات الخاصة بالمعرفة بالرؤية من الأساس، وتحديد الهدف من العملية التعليمية، وتمثلت تلك التحديات في: "عدم معرفة بعض الأكاديميين بالرؤية، والاهتمام بشكل العملية التعليمية على حساب جودتها ومضمونها"، واتفق (14، 13) مبحوث حول صحة ذلك على التوالي، وحقيقة يمثل ذلك تحديا كبيرا إن لم يتم علاجه فكيف تنجح الرؤية إذا كان أحد أهم أطرافها لا يعلم بمضمونها، أو إذا كانت العملية التعليمية تهتم بالشكل على حساب المضمون الذي سينعكس بلا شك على مخرجات العملية التعليمية وجودتها.

ب- يأتي بعد ذلك التحديات المرتبطة بجودة البحث العلمي من ناحية، وجودة ظروف العمل من ناحية أخرى، وتمثل ذلك في: "ضعف مستوى البحث العلمي، وانخفاض الرواتب مقارنة بباقي دول المنطقة مما لا يسمح باستقطاب الكفاءات"، واتفق (12) مبحوثا حول صحة ذلك لكل متغير على حدة.

ج- يلي ذلك مجموعة من أهم التحديات التي تواجه الرؤية، وهي تلك المرتبطة بجودة مضمون العملية التعليمية ومخرجاتها، والمتمثلة في: "ضعف مستوى الخريجين، وضعف مستوى الرسائل الجامعية، وعدم تطوير المناهج التعليمية بما يحقق الرؤية، وعدم تضمين متطلبات الرؤية في المناهج التعليمية"، واتفق (11) مبحوثا حول صحة ذلك لكل متغير على حدة.

د- أتى بعد ذلك مجموعة التحديات الخاصة بأطراف العملية التعليمية وفي مقدمتها عضو هيئة التدريس سواء من حيث الاهتمام بالرؤية، أو من حيث الكفاية والكفأة، بالإضافة إلى مهارات الطلاب، وخصائص بيئة العمل، وتمثل ذلك في: "عدم اهتمام بعض الأكاديميين بالرؤية، وعدم كفاية أعداد أعضاء هيئة التدريس، وضعف كفاءة بعض أعضاء هيئة التدريس، وضعف المهارات الشخصية ومهارات التفكير الناقد لدى الطلاب، وبيئة العمل لا تؤدي إلى كفاءة العملية التعليمية"، واتفق (10) مبحوثين حول صحة كل متغير من هذه المتغيرات مقابل (8) مبحوثين لا يتفقون على صحة ذلك.

هـ- وأخيرا أتت التحديات الخاصة بالاهتمام بالتصنيف العالمي للجامعات، وكذلك مستوى الخريجين سواء من ناحية ملائمتهم لسوق العمل، أو للابتعاث الخارجي، وتمثل ذلك في "عدم مراعاة المعايير الدولية في تصنيف الجامعات، وعدم مواءمة تخصصات الخريجين لمتطلبات سوق العمل" واتفق نصف المبحوثين على صحة هذه المتغيرات، بينما اتفق أقل عدد وهو (8) مبحوثين على "ضعف مستوى المبتعثين" ويرجع ذلك إلى دقة عمليات الاختيار التي يخضع لها المبتعثون قبل ابتعاثهم في السنوات الأخيرة للحد من الأخطاء السابقة التي شابت عملية الابتعاث وترتب عليها في بعض الأحيان عودة هؤلاء المبتعثين بعد سنوات طويلة دون الحصول على درجات علمية.

2- أهم المقترحات التعليمية لتفعيل الرؤية

وبعد الوصول إلى مجموعة من المقترحات التعليمية بناء على المقابلات السابقة تم طرحها مرة أخرى على المبحوثين لرؤية مدى اتفاقهم أو اختلافهم حولها، وتمثلت أهم هذه المقترحات كما يوضح جدول رقم (2) فيما يلي:

جدول (2) أهم المقترحات التعليمية لتفعيل الرؤية

م	أهم المقترحات	أوافق	لا أوافق
1	ربط البرامج التعليمية للأقسام بمتطلبات سوق العمل وفقا للرؤية.	16	2
2	الاهتمام بجودة مخرجات التعليم الجامعي.	16	2
3	تطوير الهيكل التنظيمي وطرق إدارة الجامعات السعودية.	15	3
4	زيادة الرواتب لاستقطاب الكفاءات العلمية من الدول الأخرى.	15	3
5	الاهتمام بجودة البحث العلمي بالجامعات السعودية.	15	3
6	الاهتمام بمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي بشكل فعلي.	15	3
7	تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار.	14	4
8	التأهيل والتدريب المستمر لأعضاء هيئة التدريس.	13	5
9	ضمان توافق أبحاث الدراسات العليا مع متطلبات الرؤية.	12	6
10	الاهتمام بمعايير تصنيف الجامعات عالميا.	12	6
11	الاعتماد على معايير الكفاءة وجودة الأداء في المناصب الإدارية العليا بالجامعات.	12	6
12	رفع مستوى التعليم العام لانعكاسه على مستوى تحصيل الطالب الجامعي.	10	8
13	الاهتمام بابتعاث الطلبة المتميزين وفق قواعد موضوعية دقيقة.	10	8

أ-أتى في مقدمة المقترحات التي تم الاتفاق حولها تلك التي ترتبط بسوق العمل، وهي من أهم أهداف الرؤية التي تسعى إلى تحقيقها، وتمثل ذلك في: "ربط البرامج التعليمية للأقسام بمتطلبات سوق العمل وفقا للرؤية، والاهتمام بجودة مخرجات التعليم الجامعي"، واتفق حولها (16) مبحوثا لكل متغير على حدة.

ب-يأتي بعد ذلك المقترحات الخاصة بتطوير الهيكل التنظيمي وأسلوب إدارة الجامعات بحيث ينتقل من الاهتمام بدورة العملية التعليمية إلى الاهتمام بجودتها، وتمثل ذلك في: "تطوير الهيكل التنظيمي وطرق إدارة الجامعات السعودية، وزيادة الرواتب لاستقطاب الكفاءات العلمية من الدول الأخرى، والاهتمام بجودة البحث العلمي بالجامعات السعودية، والاهتمام بتحقيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي بشكل فعلي" واتفق (15) مبحوثا حول كل عبارة على حدة.

ج- يلي ذلك المقترحات الخاصة بتحسين الظروف المحيطة بالعملية التعليمية، سواء كانت خاصة بالبيئة التعليمية، أو بأعضاء هيئة التدريس، والمتمثلة في "تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع

والابتكار، والتأهيل والتدريب المستمر لأعضاء هيئة التدريس"، واتفق (14، 13) مبحوثا حول كل متغير على التوالي.

د- أتى بعد ذلك المقترحات الخاصة بالمعايير التي تساعد على ربط التعليم الجامعي بأهداف الرؤية ومنها رفع تصنيف الجامعات السعودية من خلال الاعتماد على معايير الكفأة والجودة، وتمثل ذلك في: " ضمان توافق أبحاث الدراسات العليا مع متطلبات الرؤية، والاهتمام بمعايير تصنيف الجامعات عالميا، والاعتماد على معايير الكفاءة وجودة الأداء في المناصب الإدارية العليا بالجامعات" واتفق (12) مبحوثا حول كل متغير على حدة.

هـ- وأخيرا أتت المقترحات الخاصة بالطالب سواء في مرحلة إعداده قبل الجامعة، أو في مرحلة تهيئته ليكون عضو هيئة تدريس يمكن أن تعتمد عليه المملكة مستقبلا في تحقيق الرؤية، وتمثل ذلك في: " رفع مستوى التعليم العام لانعكاسه على مستوى تحصيل الطالب الجامعي، والاهتمام بابتعاث الطلبة المتميزين وفق قواعد موضوعية دقيقة"، واتفق (10) مبحوثين حول كل متغير على حدة.

خاتمة بأهم التوصيات

تشير النتائج إلى أن الرؤية مازالت بحاجة إلى طرق ووسائل وآليات تلزم أطراف العملية التعليمية بالاهتمام بها وتحقيقها، كما أن الأقسام العلمية بحاجة إلى تحديث برامجها ومناهجها لتحقيق الرؤية في مختلف المجالات والتخصصات لمواكبة متطلبات الرؤية، وتوفير أسباب النجاح لها، وقد خرجنا بمجموعة من التوصيات نجملها فيما يلي:

-تحتاج التوعية بالرؤية وتحقيقها فيما يتعلق بالتعليم الجامعي إلى إنشاء كيان مؤسسي واضح ومحدد المهام، يضم العديد من الجهات المعنية التي يجب أن توفر المعلومات الصحيحة حول الرؤية، والتعريف بها، وآليات تنفيذها، وتحقيق المواءمة بين متطلبات المجتمع وسوق العمل ومخرجات النظام التعليمي، لرفع نسب توطين الوظائف، وتلبية احتياجات القطاعات المختلفة مستقبليا.

-ضرورة وضع المتطلبات التعليمية التي نصت عليها الرؤية صراحة في مقدمة آولويات السياسة التعليمية، على أن يتولى المتخصصون في أمور التعليم وضع هذه السياسات، ومتابعة تطبيقها في التعليم الجامعي، ومراجعتها وتقويمها بإستمرار، للتأكد من مدى تحقيق الرؤية.

-تشجيع البحوث العلمية المرتبطة بالرؤية وتحقيقها في مختلف المجالات، وضرورة الاهتمام بدعم البحث العلمي في مختلف التخصصات لما له من مردود على تحقيق الرؤية فيما يتعلق بنمو الاقتصاد وتنافسيته، وعلى وضع الجامعات السعودية في التصنيف العالمي.

-الاهتمام برفع كفاءة المنظومة التعليمية وبيئة العمل في بعض الجامعات الناشئة من خلال الاستفادة من تجارب الجامعات المتميزة سواء داخل المملكة أو خارجها.

-ضرورة رفع قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس فعليا، ورفع قيمة الرواتب لجذب أصحاب الكفاءات، ومساعدتهم على التفرغ للعمل الأكاديمي.

-ضرورة تركيز الجامعات على تنمية المهارات الأساسية التي يحتاج إليها سوق العمل بالنسبة للخريجين، وهو ما يتطلب تحولاً في سياسات الجامعات من إكساب المعارف إلى تنمية المهارات لتحقيق الإعتماد على الكوادر البشرية الوطنية المؤهلة بمختلف تخصصاتها.

قائمة المراجع:

1. أرابيان بيزينس (2015)، 30% من أساتذة الجامعات الحكومية بالسعودية أجانب، 2015/7/21، شوهد في 2019/7/24، في:

https://bit.ly/2YjTKZd

2. سماء شطيبي (2014)، مفهوم إدارة المعرفة، مجلة القانون المغربي، العدد 24، المغرب.
3. برجس حمود البرجس (2014)، 23 ألف عضو هيئة تدريس "أجنبي" في الجامعات الحكومية بالسعودية، 2014/6/1، شوهد في 2019/7/24، في:

https://bit.ly/3epzJ9e

4. رشدي راشد (2008)، الوطن العربي وتوطين العلم، مجلة المستقبل العربي، العدد 354، بيروت، لبنان.
5. سعود المصيبيح، الجامعات والتصنيف العالمي، جريدة الرياض، 2019/6/20، شوهد في 2019/8/2، في:

https://bit.ly/2L9lkkl

6. سعيد الصديقي (2016)، التصنيف الأكاديمي الدولي للجامعات العربية – الواقع والتحديات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
7. عبد الإله ساعاتي، دور الجامعات في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، الجزيرة، 2016/12/21، شوهد في 2019/7/24، في:

https://bit.ly/2F69ylB

8. عبد الجواد بكر (2003)، السياسات التعليمية وصنع القرار، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
9. عبدالله محمد الزهراني، طموح التعليم في رؤية المملكة العربية السعودية 2030، منهل، 2018/1/18، شوهد في 2019/7/24، في:

https://bit.ly/2ZkWxUg

10. العربية نت، التعليم العالي ورؤية المملكة2030، 2016/10/21، شوهد في 2019/7/24، في:

https://bit.ly/2VKbQQB

11. علاء المنشاوي، النص الكامل لـ"الرؤية السعودية" 2030 - اقتصاد مزدهر، مجتمع حيوي، ووطن طموح، العربية نت، 2016/4/25، شوهد في 2019/7/24، في:

https://bit.ly/323QZuj

12. مركز هردو لدعم التعبير الرقمي. (2018)، تقرير السياسات التعليمية في مصر، القاهرة: شوهد في 2019/8/2، في:

https://bit.ly/2U9eoYp

13. مدونة أعضاء هيئة التدريس المصريون بالسعودية، شوهد في 2019/7/24، في:

https://bit.ly/2U5FWhs

14. منار محمد إسماعيل بغدادي (2015)، تقويم سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، ع 30، مصر.

15. الموقع الرسمي لرؤية 2030، المملكة العربية السعودية 2030، شوهد في 2019/4/24، في:

https://bit.ly/2LfCvkf

16. الموقع الرسمي لوزارة التعليم، شوهد في 2019/7/24، في:

https://bit.ly/2ZwYQ5S

17. وفاء عون، جواهر البيز، حسناء العتيبي. (2018). واقع التخطيط الاستراتيجي بجامعة الأميرة نورة وعلاقته بتحقيق أهداف رؤية المملكة (2030) – دراسة ميدانية. مجلة البحث العلمي في التربية. ع 19، جامعة عين شمس، مصر.

18. (30) توصية تخص دور الجامعات في تفعيل رؤية 2030، صحيفة المواطن الإليكترونية، 2017/1/28، شوهد في 2019/7/24، في:

https://bit.ly/2ZwBbym